الفصل الرابع

الآثار السلبية للتمويل الزراعي بالقروض الربوية

تمهيد

يعاني المزارعون أشد المعاناة من أخطر المخططات الشيطانية الاستعمارية، وهو التعامل بالفائدة البنكية المحرمة عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية "التقليدية" التي تتعامل بالربا وتتاجر بالديون.

ويلاحظ أن قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للبنك المركزي المصري (تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد التأخير) التي تدفعها أو تتقاضاها البنوك، وذلك في المادة ٢٧ "د" من القانون المذكور[١].

وللبنوك التجارية وظيفتان هما:

الأولى: هي التوسط بين المقرضين والمستقرضين، أو بعبارة أخرى تجميع المدخرات ووضعها في متناول الأفراد والمشروعات الراغبين في الاقتراض.

أما الوظيفة الثانية: فهي أشد خطورة وأبلغ أثرا، هذه الوظيفة هي خلق النقود "اشتقاق النقود" وتتميز بها عن الوسطاء الماليين[٢].

والخلاصة أن عملها:

"التعامل في الائتمان أو الاتجار في الديون"[٣].

وهذه هي الحقيقة التي يحاول البعض إخفائها أو طمسها.

ولقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: أزمة المزارع المصري بالقرض الربوي.
- المبحث الثاني: مأساة مزارعي بنجلاديش بالقرض الربوي.
- المبحث الثالث: نجاح مشاركة الفلاحين.

---

(١) د/ محمد زكي شافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٢٦٤.

(٢) انظر، المرجع السابق، ص٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص٢٥٤.

المبحث الأول
أزمة المزارع المصري بالقرض الربوي

سوف نحاول بإيجاز إيضاح أزمة المزارع المصري ومعاناته الشديدة منذ أعوام طويلة بقروض الفائدة الربوية فيما يلي:

أ ـ نشأة البنوك التجارية وأثرها السالب على مزارعي مصر:

لم تكن مصر شأنها شأن باقي البلاد الإسلامية تعرف البنوك التقليدية - الربوية - ، ولا يعرف أهلها جميعا التعامل بالفائدة البنكية المحرمة، وكانت مصر إحدى دول الخلافة الإسلامية في تركيا التي انهارت عام ١٩٢٤م على يد صنيعة أعداء الإسلام مصطفى كمال أتاتورك.

وبالتالي كانت مصر مقلدة لتركيا التي بها مقر الخلافة - العثمانية - الإسلامية في كثير من الأمور، ومنها السماح بوجود بنوك ربوية تتعامل بالفائدة، ففي عام ١٨٤٠م اضطرت الدولة العثمانية إلى الاقتراض بفائدة من الأجانب، وذلك بإصدار سندات على الخزينة بفائدة قدرها ٨٪، ثم كان هناك إصدار ثان لسوء الحالة المالية للدولة العثمانية عام ١٨٥٧م، وظلت الأمور تتدهور من سيىء إلى أسوأ مع تزايد ثقل المديونية الأجنبية وفوائدها الباهظة.

ولكن الأسوأ من هذا صدور فرمان في ١٨٥١م - ١٨٥٢م يشير إلى مشكلات الاستدانة من الممولين في الريف بفوائد فاحشة أو بفوائد مركبة، ويقرر بناء على هذا حفاظا على مصالح جميع السكان أن يعاد النظر في جميع فوائد الديون بحيث لا تزيد فائدتها عن ٨٪، ومع ذلك حدث تعديل آخر في سعر الفائدة لصالح السلف المقدمة على حساب أموال الأيتام والأوقاف بحيث تكون ١٥٪ .

وكانت الكارثة الكبرى أن التيار الديني الرسمي في الدولة العثمانية قد هاون هذه التطورات، بل وأقرها بمحاولة تفسير الربا المحرم على أنه قاصر على "الأضعاف المضاعفة" أو "الفوائد المركبة"، وهى نفس مقولة الشيخ عبد العزيز جاويش وغيره في مصر بعد ذلك تقليدا للاتجاه العثماني السابق.

وفى عام ١٨٥٦م أعلنت الدولة العثمانية أن من مهامها إنشاء المصارف - البنوك - التقليدية.

وأنشئ المصرف الزراعي في عام ١٨٨٨م بفرمان ينص على:

"أن من أغراضه إقراض المال للمزارعين وقبول الودائع بفائدة ٤٪ ويقبض فائدة قدرها ٦٪ على كل مبلغ يقرضه"[١].

ومع عهد سعيد ثم إسماعيل بدأ عهد البنوك الأجنبية الحديثة في مصر، وكان ظهورها نتيجة لعاملين أساسيين هما:

الأول: قيام عهد اعتمد فيه في مصر اعتمادا كليا على القروض الخارجية (١٨٦٣ – ١٨٧٩).

الثاني: ازدياد الطلب على القطن المصري نتيجة وقوع الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١م – ١٨٦٥م)، وتوقف تصدير القطن الأمريكي إلى أوروبا.

ولقد أدى تورط سعيد في حفر قناة السويس، ثم بذخ إسماعيل وإسرافه الشديد الذي اعتمد فيه كل الاعتماد على القروض الأجنبية نظير فائدة فاحشة، أن رأت مصر أسود عهد في تاريخها المالي.

وكما تقابلت رغبة الخديوي إسماعيل في الاقتراض مع رغبة رجال المال الأوروبيين في الإقراض، ووجدوها فرصة مواتية، فتدفقت الأموال الأجنبية إلى مصر، وجاءت في ركابها بنوك لتغطية القروض والإشراف على طرق تنفيذها.

ومن جهة أخرى كان لتوقف تصدير القطن من أمريكا بسبب الحرب الأهلية أن زاد الإقبال على القطن المصري، وكان ذلك داعيا لاتساع زراعته في مصر؛ فزاد المحصول إلى ما يربو على الضعف، كما جاوز السعر أربعة أضعافه، فأصبح القطن من ذلك الحين هو العامل المسيطر على الزراعة، بل وعلى الاقتصاد في مصر، وظهرت بذلك مصلحة اقتصادية من نوع آخر لدول أجنبية في مصر، فكانت المصلحة هي ضمان الحصول على القطن، وقامت بنوك لترعى تلك المصالح، وهى بنوك أجنبية أو فروع لبنوك أجنبية نشأت في مصر لغرض رئيسي هو تمويل عمليات تصدير القطن إلى المغازل الأوروبية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر، د/ عبد الرحمن يسري أحمد، "الربا والفائدة – رد على المدافعين عن فوائد البنوك" دار النهار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، ص١٢١ – ١٢٨.

وتجدر الإشارة إلى أن النقد في مصر لم يكن عملة ورقية في ذلك الوقت، وإنما كان النقد في مصر يقوم على أساس الذهب كمقياس للقيمة وكوسيلة للتبادل، وكان تمويل محصول القطن يتطلب فيضا سنويا من الجنيهات الذهبية تقوم البنوك باقتراضه من الخارج وتستورده بغرض تمويل القطن، وكانت الجنيهات الذهبية تتداول بين أيدي المزارعين في شهر سبتمبر من كل عام ثم تنتقل إلى أيدي التجار في الداخل وجباة الضرائب، وينتهي بها المطاف إلى البنوك مرة أخرى، وعليه فكان يأتي الذهب إلى مصر في سبتمبر من كل عام، وإذا ما حل فبراير من العام التالي أخذ طريقه إلى البنوك ثم إلى أوروبا لاستثماره لحين عودته في سبتمبر التالي.

وهكذا كان الذهب في غدوه ورواحه ظاهرة مميزة للاقتصاد المصري في ذلك الوقت، غير أن الفلاح الصغير لم يكن يصيبه إلا الفتات من ذلك الذهب، ومع إعلان إفلاس الدولة في عهد إسماعيل وإنشاء (صندوق الدين العام) ووضع مالية الدولة تحت إشراف دولي، اختفت البنوك التي أنشأت لإقراض الحكومة، وظهرت بنوك من نوع آخر هي "بنوك الرهن العقاري"، حيث اتجه نشاط الماليين الأجانب إلى تسليف طبقة كبار ملاك الأراضي والإقطاعيات، والتي كانت لا تقل إسرافا وسفاهة عن الخديوي الذي تسببت قروضه وفوائده في إعلان إفلاس دولة عريقة مسلمة هي مصر.

وكان أول بنك للرهن العقاري هو "البنك العقاري المصري" الذي أنشئ بأموال فرنسية؛ لأن الماليين الفرنسيين كانوا يمثلون ثلثي دين مصر العام، وهكذا تركوا الدولة واستداروا للإقطاعيين، ومما يدل على ذلك أن إنشاء البنك المذكور تم في عام ١٨٨٠م أي بعد خلع الخديوي ببضعة شهور وعند ابتداء الرقابة الدولية على مالية الدولة.

ولقد شجع على ظهور هذا النوع من البنوك إنشاء المحاكم المختلطة، وبها قسم كبير لتسجيل الرهون العقارية، كما منح القانون المدني المختلط للدائن المرتهن سهولة كبيرة وحقوقا واسعة في بيع الأراضي المرهونة، ثم أنشئ عام ١٨٨٨م بنك آخر للرهن العقاري وكان إنجليزيا وهو "شركة الرهنيات المصرية ليمتد".

وهكذا نجد أن الائتمان قد سهل للكبار دون الصغار، فبينما قصرت البنوك العقارية

أعمالها على مد كبار الملاك بالقروض بضمان الإقطاعيات، نجد البنوك التجارية قد حصرت معاملاتها مع تجار القطن ومصدريه الأغنياء، وركزت أعمالها في محيط تمويل التجارة الخارجية خصوصا صادرات القطن؛ لأنها محور نشاط الأجانب.

أما طبقة الصغار من الفلاحين فكانوا يجهلون البنوك وتجهلهم، ولا يصلون إليها إلا عن طريق المرابين والتجار الأجانب الشرهين، الذين يقترضون من البنوك بفائدة قليلة ليقرضوا الفلاح بالربا الفاحش، أو يشترون منه محاصيله بأبخس الأثمان لشدة حاجته وبأسعار تعتبر جبرية.

وقد حدث عندما وزع سعيد الأرض أن وقع الفلاح وأرضه فريسة للمرابين الذين ازداد عددهم بصورة غير عادية في تلك الأيام وانتشروا في البلاد يمتصون دماء الفلاحين، وكان أكثر هؤلاء من اليونانيين المتحصنين بالامتيازات الأجنبية التي اجتذبت ذوي السمعة السيئة من الأجانب وشجعتهم على النزوح إلى مصر، كما شجعتهم بحمايتها لهم على القيام بأعمال إجرامية.

وكان المرابون على نوعين: نوع يقرض النقود ويحرر سندات بمبلغ أكبر مما استلمه المدين، ونوع آخر يشترى المحصول قبل الجني ويدفع فيه ثمنا يقل بكثير عما يذكر في السند الذي يتعهد بموجبه الفلاح بتسليم المحصول، وكان الفرق هو الربا الفاحش يتقاضاه التاجر المرابي على المبلغ الذي دفعه معجلا.

ومن الغريب المؤسف أنه كان هناك تعاون بين الإدارة الفاسدة وبين المرابين، فكانوا يوزعون للإدارة بتحصيل الأموال الأميرية قبل ميعاد جني المحصول ليستفيدوا من عسر الفلاح، وكانوا يتتبعون خطوات الجباة في تنقلاتهم ويعرضون على الفلاح ما ينقصه من أموال بأسعار باهظة.

ولقد جاء بتقرير للجنة التحقيق الدولية نشر في عام ١٨٧٨م أن المرابين اليونانيين كانوا يقرضون الفلاح بفائدة لا تقل عن ٥٪ شهريا أي بمعدل ٦٠٪ سنويا، وأن سعر الفائدة كان يرتفع في كثير من الأحوال إلى ٨٪ بل إلى ١٢٪ شهريا.

ولذلك نستطيع أن ندرك لماذا قامت أول محاولة شعبية لإنشاء بنك مصري صميم هو "البنك الوطني المصري"، والذي كاد أن يتم إنشاؤه وأن يفتح أبوابه للعمل في عام ١٨٨٢م لولا أن قضي عليه بالقضاء على الثورة العرابية.

وبدأ الاحتلال الإنجليزي، ولم ينشأ بنك وطني، وإنما أنشئ بنك إنجليزي هو "البنك الأهلي المصري"، وكان الغرض من إنشائه توطيد نفوذ المالية الإنجليزية، ومد نفوذ الإنجليز إلى حياة مصر الاقتصادية. (ثم أصبح البنك بعد ذلك بنك الحكومة).

ويلاحظ أن قانون إنشاء البنك نص في مادته الرابعة أن من وظائف البنك: (تقديم سلفيات للمزارعين برهن حيازي أو بدونه للقيام بنفقات البذور والزراعة للمحاصيل السنوية).

ويبدو أن تلك المادة أضيفت إلى قانون البنك لتخدير المصريين ليستبشروا بقرب انتشالهم من براثن المرابين، ذلك أن البنك الأهلي لم يقم بعمليات تسليف الفلاحين سوى سنتين تقريبا ثم عدل عنها نهائيا على الرغم من أن الحكومة أقرضته ربع مليون جنيه لهذا الغرض، وكان صيارفة الحكومة يقومون بتحصيل الأموال المستحقة للبنك مع ضريبة الأطيان، ولكنه تخلص من تلك العمليات الصغرى قليلة الأرباح كثيرة التكاليف فاتفق مع الحكومة على إسناد هذه العمليات إلى بنك آخر. وهكذا تأسس (البنك الزراعي) في عام ١٩٠٢م بمرسوم خديوي.

ثم تمت تصفية (البنك الزراعي) عام ١٩٣٦م الذي لم يحقق الهدف من إنشائه، وكانت سلفياته للمزارعين ضئيلة جدا؛ حيث وظف معظم أمواله في شراء الأوراق المالية.

وتأسس (بنك التسليف الزراعي) عام ١٩٣١م من أجل تسليف الفلاحين بالفائدة الذي أصبح اسمه الآن (بنك التنمية والائتمان الزراعي).

وفى عام ١٩٢٠م قام طلعت حرب بتأسيس "بنك مصر"، وقام بدور إيجابي في إنشاء الصناعات المصرية وتدعيمها، وأنشأ البنك في فترة لا تزيد عن الثلاثين عاما "١٩٢٠م-١٩٥٠م" ما يزيد عن العشرين شركة متنوعة النشاط، كما استثمر البنك مبالغ كبيرة في تقديم قروض مضمونة بتأمينات عقارية إلى أصحاب الأراضي وتجار القطن.

ولقد تم تمصير جميع البنوك بموجب قانون تمصير البنوك رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧م، والذي يقضي بأن تتخذ البنوك التي تعمل في مصر شكل شركة مساهمة مصرية، وأن تكون أسهمها جميعا اسمية ومملوكة دائما للمصريين، وأن يكون أعضاء مجالس إدارتها والمسئولين عن الإدارة فيها مصريين.

ولكن بعد ذلك صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م الذي يسمح من جديد بتأسيس البنوك الأجنبية والمشتركة في مصر[١].

ب ـ مأساة المزارع المصري بالقرض الربوي:

يوجد في مصر بنك واحد متخصص في تمويل النشاط الزراعي هو "بنك التنمية والائتمان الزراعي"، والذي تأسس في ٢٥ يوليو ١٩٣١م باسم "بنك التسليف الزراعي" إلى أن صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤م بتحويل البنك إلى "المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني"، ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بتحويلها إلى هيئة عامة قابضة باسم "البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي" الذي يزاول نشاطه من خلال مركزه الرئيسي بالقاهرة وفروعه وبنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات البالغ عددها ١٧ بنكا، وفروعها البالغة ١٦٩ فرعا، وبنوك القرى التابعة لها وعددها ٩٩٧ بنك قرية، والوحدات المصرفية البالغة ٦٤٠ وحدة مصرفية، والمنتشرة في أنحاء جمهورية مصر العربية[٢].

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع، د / عيسى عبده، "بنوك بلا فوايد"، دار الاعتصام، القاهرة، بدون سنة نشر، ص١٥٣ – ١٩١. وأيضا، د / محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص٣١١ – ٣٣٣. وأيضا، د/ حسين مؤنس، "الربا وخراب الدنيا"، الزهراء للإعلام، القاهرة، طبعة خاصة ببنك فيصل الإسلامي المصري، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٣١-٥٣. وأيضا:عز العرب فؤاد، "الربا بين الاقتصاد والدين"، دار الأقصى للكتاب، كرداسة محافظة الجيزة، الطبعة الثانية، ص١٣١-١٣٨.

(٢) انظر، "ملخص القوائم المالية المجمعة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٠"، جريدة الأهرام، القاهرة، بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠١م ص٢٩. وأيضا: ملف خاص "البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي"، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت، العدد رقم ٢٢٦، تشرين الأول ١٩٩٩م، ص١٧١-١٨١. وأيضا: "تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٩٩٨"، مطبوعات البنك، ص٣٥.

ومنذ عام ٨٧/ ١٩٨٨ بدأ البنك في إنشاء فروع للمعاملات الإسلامية، وقام بفتح فرعين أحدهما في الغربية والآخر في قنا، ثم توالت فروع المعاملات الإسلامية حتى وصلت إلى ٦ فروع، والأربعة فروع الأخرى هي فروع: الدقهلية - المنصورة - ، المنيا ، دمياط ، الجيزة - إمبابة - ، وأنشأ البنك الرئيسي "إدارة المعاملات الإسلامية" للإشراف على هذه الفروع[١].

ولكن البنك لا يظهر أي قوائم مالية أو معلومات تفصيلية عن أنشطة هذه الفروع وصيغ معاملاتها في تقارير مجلس الإدارة والميزانيات العمومية، كما أن العاملين بإدارة المعاملات الإسلامية بالبنك الرئيسي يرفضون الإدلاء بأي معلومات تفصيلية ولا يبرزون القوائم المالية لهذه الفروع، وذلك عندما قابلهم المؤلف بالبنك الرئيسي، وقيل للمؤلف عندما قابلهم أن مجرد الإطلاع على القوائم المالية لهذه الفروع يتطلب موافقة السيد الدكتور/ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة، ثم موافقة رئيس مجلس الإدارة، وما يتبع ذلك من إجراءات معقدة، وانتهى الأمر إلى نصح المؤلف بعدم الخوض في هذه الإجراءات التي تتطلب وقتا طويلا ومجهودا كبيرا، وغالبا قد لا ينتهي الأمر إلى نتيجة تفيد البحث.

ومن المعلوم أن القوائم المالية لفروع المعاملات الإسلامية تدمج مع باقي بنوك المحافظات والفروع الأخرى ضمن القوائم المالية المجمعة للبنك كله.

ولكن علم المؤلف من بعض العاملين بإدارة المعاملات الإسلامية بالبنك الرئيسي - والذين رفضوا أن يذكر المؤلف أسماءهم بالكتاب - ما يلي:

- أنه يوجد مراقب شرعي لفروع المعاملات الإسلامية.

- أن نشاط فروع المعاملات الإسلامية يتركز بالدرجة الأولى على بيع السيارات بأنواعها المختلفة بنظام المرابحة للآمر بالشراء.

- أن فروع المعاملات الإسلامية تتعامل بالمرابحة للآمر بالشراء فقط ولا تتعامل بأي صيغة أخرى مثل: المزارعة - المساقاة - المشاركة . . إلخ.

---

(١) انظر "البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي - ٦٣ عاما في خدمة الاقتصاد القومي"، ص٣٦. وأيضا: "أنشطة بنك التنمية والائتمان الزراعي"، ص٦، مطبوعات البنك.

ومما سبق يتضح ما يلي:

- وجود تعليمات مشددة من البنك الرئيسي للعاملين بفروع المعاملات الإسلامية وإدارتها بالبنك الرئيسي بعدم الإدلاء بأي معلومات عنها، كما أن عدم الإشارة إلى حجم تعاملاتها ونوعيته بتقارير مجلس الإدارة وبالميزانيات العمومية، وأيضا تواتر المعلومات من بعض العاملين شفويا السابق ذكرها يجعل المؤلف يميل إلى الاعتقاد بصحة هذه المعلومات والتي تفيد بأن هذه الفروع لا تخدم الأنشطة الزراعية بصفة مباشرة، وأنها تركز في نشاطها على بيع السيارات بنظام المرابحة للآمر بالشراء، وخاصة أن مقارها بالمدن الكبرى وعواصم المحافظات، وليس لها تواجد مباشر بالقرى.

- أن عدد فروع المعاملات الإسلامية يمثل أقل من ٤٪ من إجمالي عدد فروع البنك البالغة ١٦٩ فرعا، مما يعني أنه لو افترض قيام هذه الفروع بواجبها نحو تمويل المزارعين بالصيغ الإسلامية فإن دورها ضئيل جدا، بجانب تمويل البنك للمزارعين بقروض بالفائدة، وهو النشاط الرئيسي للبنك الذي سوف نركز الحديث عنه بشيء من التوضيح فيما يلي:

١- الفوائد على القروض:

إن قروض البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي لا تقتصر على القروض الزراعية التي يمنحها البنك بسعر ١٠٪، وإنما ثمة قروض أخرى قصيرة الأجل يمنحها البنك بسعر ١١٪، وقروض متوسطة وطويلة الأجل يمنحها بسعري ١٢٪، ١٣٪ [(١)]. وأفاد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بأن سعر الفائدة للقروض التي يمنحها البنك تصل إلى ٢٢٪[(٢)].

٢- تعثر المزارعين في السداد:

سهل انتشار بنوك القرى على مستوى الجمهورية حصول المزارعين على قروض

---

(١) المصدر: "وزارة الاقتصاد في مجلسي الشعب والشورى"، أغسطس ١٩٩٩م، ص١٢٠، مطبوعات وزارة الاقتصاد.

(٢) انظر، جريدة "أخبار اليوم"، القاهرة، ٢٢ فبراير ٢٠٠٣م، ص ١٥.

بالفائدة؛ لوجود هذه البنوك بالقرى التي يقطنونها أو بالقرب من أماكن إقامتهم، وأن معظم العاملين بهذه البنوك من نفس قراهم أو من القرى أو المدن المحيطة بهم، كما أن عادة التقليد ما زالت قوية في المجتمع الريفي الذي يسود فيه الشعور بالفقر والحرمان منذ زمان بعيد عند الفلاحين.

كما ازداد معدل النمط الاستهلاكي لدى المجتمع المصري بصفة عامة منذ الانفتاح الاقتصادي في الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن، ففي المجتمع الريفي انتشرت ظاهرة المباني الحديثة المقامة على مكان أراضي المباني القديمة أو على أراضي زراعية، بالإضافة إلى اقتناء أحدث الأجهزة الكهربائية المنزلية، والإسراف والبذخ في المناسبات الاجتماعية كالأفراح والمآتم، وشراء السيارات حتى لو كانت غير ضرورية ولكن لزوم التفاخر والأبهة الاجتماعية وتقليد الآخرين.

وصاحب ما سبق ذكره ارتفاع في أجور العمال الزراعيين نتيجة الهجرة إلى المدن، وحصول كثير من الشباب على مؤهلات منعت معظمهم من قبول العمل كفلاحين حتى في مرحلة البطالة، مع زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي الأخرى مثل البذور والسماد والمبيدات ومصاريف الجني والحصاد والنقل . . إلخ.

وكل ما سبق ذكره وغيره من عوامل أخرى أدى إلى ازدياد شدة احتياج الفلاحين للأموال، ووجدوا الطريق سهلا وممهدا للحصول على الأموال عن طريق الاقتراض بالفائدة من بنوك القرى وفروع بنك التنمية والائتمان الزراعي، وعندما يقترب أو يحين موعد السداد تزداد الحاجة للأموال، ويكون الحل السهل السريع هو في الحصول على قرض آخر بمبلغ أكبر يتم منه سداد القرض القديم وفوائده، وهكذا تزداد مديونية القروض وفوائدها على الفلاح، الذي قد يعجز عن الحصول على قروض جديدة، فتكون النتيجة اتخاذ إجراءات قضائية ضده يصبح بموجبها معرضا للسجن، وأرضه المرهونة لصالح البنك معرضة للضياع.

وعندما تشتد الأزمة وتصبح ظاهرة مزعجة في مختلف أنحاء الجمهورية، تضطر الحكومة للتدخل، وتصدر الأوامر بجدولة ديون الفلاحين المتعثرين، ويتبع الجدولة فوائد

أخرى، وتزداد المشكلة مع ازدياد المديونية، ويحدث التعثر في السداد، ويتعرض الآلاف من الفلاحين للسجن والتشريد، ويطالب النواب بقرار رشيد تصدره الحكومة لرفع البلاء الشديد عن الفلاحين، وبخفض فوائد القروض والجدولة حتى يستطيعوا التسديد.

وتحدث جدولة للديون ويحمل الفلاحون بمزيد من فوائد القروض والديون، ثم يحدث بعد ذلك التعثر في السداد، وهكذا يستمر الفلاحون مكبلين بقيود القروض والفوائد، لا يستطيعون منها فكاكا، وأراضيهم تظل مرهونة للبنك لا يملكون لها خلاصا.

٣- جدولة ديون الفلاحين:

وفيما يلي نعرض بعض النماذج التي توضح تدخل الحكومة من أجل جدولة الديون للفلاحين المتعثرين:

أولا: أصدر مجلس الوزراء عددا من القرارات المهمة للتيسير على المزارعين منها ما يلي:

أ- مخاطبة النائب العام لوقف تنفيذ أحكام الحبس أو الحجز على المزارعين بسبب عدم سداد القروض المستحقة عليهم لبنك التنمية والائتمان الزراعي.

ب- إعادة جدولة الديون المستحقة على المزارعين لبنك التنمية والائتمان الزراعي.

جـ- خفض سعر الفائدة المستحقة على القروض الزراعية[١].

ثانيا: رفع السيد وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء مذكرة إلى السيد/ رئيس الوزراء طالب فيها بخفض أسعار الفائدة على القروض الزراعية ومصروفاتها الإدارية بمقدار ٢٪، وأشارت المذكرة إلى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب إعادة جدولة الديون المتعثرة، مع تسهيلات في إعادة الجدولة، وعدم التمسك بتسديد الفوائد كاملة والتي تبلغ ٢٠٪ من أصل القرض[٢].

ثالثا: صرح السيد وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء في مهرجان الإنتاج الزراعي أنه

---

(١) انظر، جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٠م، ص١، ١٤.

(٢) انظر، جريدة العالم اليوم، القاهرة، ١٠/ ٤/ ٢٠٠٢م، ص٦.

تقرر منع تدوير القروض الزراعية ببنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات تماما[١].

ومعنى تدوير القروض أنه كلما ينتهي قرض يتم تجديده مرة أخرى أي تدوير القرض كل فترة بصفة دورية.

رابعا: أعلن السيد رئيس الوزراء في تعقيبه على لجنة الرد على بيان الحكومة أن الحكومة وافقت على جدولة ديون الفلاحين المستحقة لبنك التسليف الزراعي "بنك التنمية والائتمان الزراعي" أو مد فترة السداد إلى عشر سنوات بما يكلف الموازنة ٢٣٠ مليون جنيه سنويا[٢].

خامسا: أعلن السيد وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء أنه تقرر تنفيذ قرار مجلس الوزراء بجدولة مديونيات المزارعين المتعثرة بالبنوك الزراعية على ١٠ سنوات، وتم إصدار القواعد التنفيذية لذلك ويستفيد منها ٣٠٠ ألف من المزارعين المتعثرين في السداد للتيسير عليهم ودفع عملية الإنتاج الزراعي، حيث تتحمل الدولة ٢٣١ مليون جنيه لهذا الغرض، ويصل إجمالي المبالغ المتعثرة مليارا وخمسين مليون جنيه، كما أن التيسيرات تتضمن عدم سداد أي مقدمات من المبالغ المتعثرة في السداد.

كما صرح رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي أنه قد تم إصدار التعليمات لجميع بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات بالقواعد الخاصة بالجدولة، مع مراعاة توافر الضمانات الكافية لتغطية إجمالي المديونيات حتى وقت السداد، وأكد سيادته أن المتعثرين الذين ستتم جدولة مديونياتهم سوف يتم استئناف صرف القروض الزراعية لهم، كما تسري الجدولة على قرض الصندوق الاجتماعي بنفس سعر فائدة الاقتراض، وبمجرد تقديم طلب الجدولة يتم التنازل عن الدعاوى القضائية المرفوعة ضد البنك من العميل أو من البنك ضد العميل، وهذه الجدولة لا تسري على المزارعين الذين سبق جدولة مديونياتهم حتى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠م أو الذين فرضت عليهم الحراسة أو يجري معهم تحقيقات بمعرفة المدعى العام الاشتراكي[٣].

---

(١) انظر، جريدة الأخبار، القاهرة، ٢٥/ ١/ ٢٠٠١م، ص١٦.

(٢) انظر، جريدة الأهرام، القاهرة، ١١/ ٤/ ٢٠٠٢، ص١.

(٣) انظر، جريدة الأخبار، القاهرة، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٢م، ص١، ١٢.

سادسا: صرح السيد رئيس الوزراء في حديث صحفي لجريدة أخبار اليوم بأنه سوف يتم جدولة ٢.٤ مليار جنيه مستحقة على الفلاحين لبنك التنمية والائتمان الزراعي[١].

وقد أكد سيادته ذلك في بيان الحكومة أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٢م، حيث أعلن سيادته أن مجلس الوزراء قد وافق على البدء فورا في جدولة الديون المتأخرة على المزارعين، وأن يكون السداد على عشر سنوات وبدون طلب لضمانات إضافية، واتخاذ البنك الإجراءات للتصالح في الأحكام التي صدرت على المتعثرين[٢].

سابعا: في اجتماع عاصف للجنة الزراعية بمجلس الشورى تعهد السيد/ نائب رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي - والقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة - بأن الحكومة سوف تصدر قريبا قرارات من شأنها التخفيف عن حوالي ٧٠ ألف فلاح من المتعثرين في سداد ما عليهم للبنك[٣].

ثامنا: مجلس محلي محافظة قنا يلقي مسئولية الارتفاع الجنوني في أسعار اللحوم على فروع بنوك التنمية الزراعية ويتهمها بتحصيل فوائد "ربوية" على مشروعات التسمين، حيث يرى المجلس أن بنوك التنمية الزراعية هي المنوطة بمساعدة الفلاحين والمربين على النهوض بالثروة الحيوانية وتنميتها عن طريق تقديم القروض الميسرة لهذا الغرض، ولكن ما يحدث على أرض الواقع أن القروض وفوائدها أصبحت تشبه القروض الربوية في ظل الإقطاع القديم، ففي الوقت الذي تصل فيه فائدة القروض المقدمة من البنك إلى ١٦٪ وأكثر، نجد أن هناك رسوما أخرى مطلوبة من الفلاح أو المربي، منها على سبيل المثال مبلغ ٣٦ جنيها تدفع عن كل رأس لصالح شركات التأمين، ورسم آخر قدره ٢٪ عن كل رأس أيضا كمصاريف إدارية، بالإضافة إلى رسوم معاينة أخرى تمثل عبئا غير محتمل على المربي وتدفعه إلى التوقف عن هذا الاستثمار[٤].

---

(١) انظر، جريدة أخبار اليوم، القاهرة، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٢م، ص١.

(٢) انظر، جريدة الأخبار، القاهرة، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٢م، ص٥.

(٣) انظر، جريدة الأهرام، القاهرة، ٧/ ١/ ٢٠٠٣م، ص٢٠.

(٤) انظر، جريدة الأخبار، القاهرة، ١٤/ ١/ ٢٠٠٣م، ص٤.

٤- نماذج من مأساة المزارعين:

أولا: بنك التنمية والائتمان الزراعي يصر على تدمير حياتي:

هذا هو عنوان ما جاء بجريدة الأخبار "القومية" عن مأساة مزارع بسيط نتيجة حصوله على قرض بالفائدة من البنك، ويتلخص الموضوع فيما يلي:

أ- حصل المزارع - الذي نشرت الجريدة اسمه وصورته - على قرض بثلاثة آلاف جنيه من البنك لشراء مستلزمات زراعية وجاموسة.

ب- بدأ البنك يطالبه بسداد أقساط القرض المتأخرة وفوائد التأخير وبلغ المبلغ المطلوب سداده أكثر من عشرة آلاف جنيه مصري.

جـ- اضطر المزارع إلى بيع منزله الريفي البسيط بمبلغ سبعة آلاف جنيه سددها للبنك ولكن ما زال مطالبا بسداد حوالي ثلاثة آلاف جنيه (أصل القرض).

د- تقدم المزارع بطلب للبنك لإعفائه من سداد المبلغ المتبقي لعدم قدرته على السداد فرفض البنك طلبه.

هـ- يستنجد المزارع بالسيد وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء لإعفائه من سداد الثلاثة آلاف جنيه (أصل القرض) بعد أن باع منزله وأصبح مشردا هو وأسرته مع تهديده بالسجن حتى بعد سداده سبعة آلاف جنيه للبنك هي قيمة ثمن منزله الذي كان يمتلكه من حطام الدنيا[1].

وهذه القصة تعتبر متكررة مع كثير من الفلاحين الذين تورطوا في قروض بفائدة، ولينتهي الأمر ببيع ما يمتلكونه من أرض زراعية أو عقارات أو ماشية حتى لا يتعرضون للسجن.

ثانيا: في أراضي بنجر السكر:

الديون تطارد الشباب في الأراضي المستصلحة بسبب ارتفاع الفوائد البنكية:

---

(١) انظر، جريدة الأخبار، القاهرة، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٢م، ص٩.

كان هذا هو عنوان التحقيق الصحفي المنشور بأكبر صحيفة قومية مصرية والذي بدأ بما يلي: « أكثر من ٣٠ ألف خريج يعملون في منطقة بنجر السكر أصبحوا مهددين بالحبس بعد تزايد مشكلاتهم مع بنوك التنمية والائتمان الزراعي، وارتفاع نسبة الفوائد المطلوبة منهم، المشكلة أصبحت تؤرق هؤلاء الشباب الذين يعيشون في ٣٤ قرية من قرى الخريجين في تلك المنطقة؛ مما جعلهم يعيشون في ظل تهديد دائم بالقبض عليهم وتشريد أسرهم ».

ويتلخص ما جاء في هذا التحقيق الصحفي فيما يلي:

أ- اضطر هؤلاء الخريجين - نظرا لحاجتهم إلى تسوية الأرض وهى صخرية ووجود مشكلات في الري - إلى اللجوء إلى بنك التنمية والائتمان الزراعي للحصول على قروض من أجل تسوية الأرض بالليزر وشق قنوات للري.

ب- بعد حصولهم على قروض بالفوائد المركبة، فإن مشكلة الري ما زالت قائمة حيث تبلغ أيام انقطاع مناوبة الري من ١٧ - ٢٠ يوما شهريا مما يحدث ضررا شديدا بالزراعة.

جـ- نتيجة حدوث أضرار بالزراعات أثرت على إنتاجيتها، لجأ الكثيرون من الخريجين مرة أخرى إلى البنك لإنشاء مشروعات تربية المواشي والإنتاج الحيواني، وواجهت هذه المشروعات خسائر لاعتمادها على الزراعات التي لا يفي إنتاجها بمتطلبات هذه المشاريع.

د- تعثر الشباب في السداد نتيجة ارتفاع قيمة المديونية بعد إضافة فوائد التأخير والمصاريف الإدارية.

هـ- أصبح الكثير منهم مطاردا من قبل رجال مباحث تنفيذ الأحكام ومهددين بالسجن.

و- وافقت الحكومة على جدولة ديونهم على خمس سنوات مما تسبب في تزايد قيمة المديونية بعد تضاعفها في خلال خمس سنوات.

ز- وافقت الحكومة على جدولة الديون على سبع سنوات، ورفض الشباب ذلك لأن الشروط كانت شبه مستحيلة.

ح- وافقت الحكومة أثناء عرض الموازنة للدولة أمام مجلس الشعب على جدولة

الديون على عشر سنوات مع أقساط الفوائد.

ط- تلقت فروع البنك وبنوك القرى الكتاب الدوري رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٢م المؤرخ في ٢١/ ٥/ ٢٠٠٢م والذي يتضمن ضرورة توافر الضمانات الكافية لتغطية إجمالي المديونية حتى يمكن إجراء الجدولة.

ي- أبلغ المسئولون الشباب بأن الأرض التي حصل الخريج من أجلها على القرض وتحمل فوائده لا تصلح لأن تكون ضمانا عند الجدولة.

ك- اشترط البنك تقديم عقار أو أرض لتكون ضمانا للجدولة.

ل- رفض البنك قبول شيكات جديدة لصالحه لإجراء الجدولة للشباب.

م- فوجئ الشباب بإصرار البنك على تعلية قيمة القرض وفوائده بغرامات تأخير عند إجراء الجدولة، عكس ما ذكرته الحكومة من إسقاط الفوائد.

- ونتيجة لما سبق ذكره، فقد عجز الكثير من الشباب عن تقديم الضمانات المطلوبة، وتزيد الفوائد على القرض بزيادة فترة العجز عن السداد، وتزداد معاناة الشباب ويستمر تهديدهم بالسجن، ويتعرضون للتشرد والضياع[1].

ثالثًا: شباب الخريجين بقرية الحمام.. يصرخون:

بنك التنمية يهددنا بالسجن

تحت هذا العنوان نشرت جريدة الأحرار تحقيقا صحفيا عن مأساة شباب الخريجين بقرية "الحمام" نتيجة القروض بالفائدة من بنك التنمية والائتمان الزراعي.

ونظرا لأهمية وخطورة ودلالة ما ذكره شابان منهما، نورد نص ما قاله كل منهما فيما يلي:

أ- يقول الأول:

بعد صرف آخر جنيه كنا نمتلكه وجدنا أنفسنا أمام بنك التنمية بالقرية، الذي وعد

---

(١) انظر، جريدة الأهرام، القاهرة، ٤/ ٩/ ٢٠٠٢، ص٢١.

بإنقاذ أحوالنا بمشروع يطلق عليه "الإيفاد"، وهو مخصص لاستصلاح الأراضي من تسوية وإنشاء قنوات ري، أو لإنشاء مشاريع زراعية بالأراضي الجديدة.

وهنا تقدمنا بالحصول على قروض، وأخذت المبلغ، وخصصت جزءا منه لتسوية الأرض وتوصيل المياه، والجزء الآخر قمت بشراء ماشية، وأقمت مزرعة صغيرة بالمنزل الخاص بي في القرية، وذلك في عام ١٩٩٧م.

ونظرا لأن طبيعة الأرض غير صالحة لنظام الري السطحي؛ فقد تعثرت في عدة زراعات متعاقبة؛ مما أدى إلى اضطراري لبيع الماشية بخسارة، ومنها ما نفق لعدم وجود الغذاء، وهنا وجدت نفسي عاجزا عن سداد قيمة القرض التي وصلت فائدته إلى ١٠٪ .

وبعرض المشكلة على المسئولين في البنك أفاد الموظف المختص: يوجد قرض جديد يمكن أن تحصل عليه وتسدد منه القرض القديم، وهو تربية إناث الماشية بسعر فائدة ١٣.٥٪ ، وللأسف اضطررت إلى الاقتراض لتغطية الدين المستحق للبنك.

وبعد ثلاث سنوات قام البنك بتحرير جنحة مباشرة ضدي بشيك بدون رصيد، وقمت بتسوية جزء من المديونية للبنك، وقام بعمل جدولة لي على سبع سنوات بفائدة ١٧.٥٪ ، وللأسف اضطررت إلى ذلك لإعطائي مصالحة للحصول على البراءة في القضية المرفوعة من قِبل البنك.

وأمام تدهور موقفي ذهبت إلى المسئولين بالبنك ألتمس تخفيض سعر الفائدة عن هذه القيمة، وقلت له كيف أدفع سعر فائدة ١٧.٥٪ وأنا عاجز عن سداد فائدة ١٠٪ ؟

وكانت المصيبة في انتظاري، حيث قام البنك برفع جنحة شيك بدون رصيد ضدي، وكان ذلك في شهر مارس ٢٠٠٢م، ومنذ ذلك التاريخ وأنا متهرب من الشرطة داخل القرية والصحراء، حيث إنني لن أترك الأرض، ولن أخرج من الأرض حتى أسدد ديني، وحماية لأسرتي من التشرد والانهيار.

فلذلك أطالب الدكتور رئيس الوزراء بالموافقة على الجدولة بدون فائدة، حيث إن الأرض جديدة ولا أستطيع "الإيفاء" بسداد الأقساط بالفوائد المرتفعة، حيث إن البنك

يعاملنا على أننا من أصحاب الأراضي الزراعية بالوادي والدلتا، فهل يعقل معاملة أرض صحراوية جديدة تحتاج إلى جهد ووقت مثل الأرض بالوادي والدلتا.

الغريب أننا تعرضنا إلى هذا الموقف نتيجة أمور لا ذنب لنا فيها، يتحمل مسئوليتها المسئولون عن الري والزراعة، ويأتي في مقدمتها نقص المياه التي كنا نعتمد عليها في الري، ثم سوء الأحوال الجوية، إلا أنني فشلت في زراعة هذه الأراضي نتيجة تهديد بنك التنمية.

٢- ويضيف الثاني مشكلة أخرى مع بنك التنمية والائتمان الزراعي قائلا: إن الشباب بمنطقة الحمام ضحية من ضحايا بنك التنمية، حيث إن الشباب قاموا بالجهود الذاتية بتحويل نظام الري بالرش إلى ري بالغمر أسوة بالمناطق والقرى المجاورة، حيث لا يصلح الري بالرش في منطقة بنجر السكر، وكان ذلك بناء على دراسات بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية.

في الوقت نفسه تحمل الشباب إزالة الصخور والرمال بالجهود الذاتية، ولذلك لجأ معظم الشباب المقيمين مع أسرهم إلى الاقتراض من البنك، أما الذي لم يذهب إلى البنك لم يقم بأي عمل في أرضه حتى الآن لم يتضرر في شيء، ونظرا لأننا من محدودي الدخل كان لابد من اللجوء إلى بنك التنمية لتحويل الصحراء إلى جنة خضراء.

وحصلت على القروض، وماتت الماشية في حريق بالقرية، وتحرر محضر رقم ١٣ح برج العرب بتاريخ ١/٦/١٩٩٥م، ومنذ ذلك الحين وأنا متعثر في السداد؛ ولذلك تم حبسي لمدة ٦ أشهر بجنحة شيك بدون رصيد، وحيث إنني عائل لأسرة مكونة من ٧ أفراد وأعيش في حالة إحباط ويأس شديد.

وبعد خروجي من السجن كانت المصيبة على يد بنك التنمية من أن بعض العاملين في بنك قرية ٢٣ قاموا بالمساومة مع زوجتي بحجة خروجي من السجن، وهنا أرغموا زوجتي وابن أختي بالتوقيع على شيكات بدون رصيد كضمان وأنا داخل السجن، مما يعني مواصلة تحطيم باقي أفراد العائلة.

لهذا أطالب المسئولين بسرعة التدخل من أجل الدفاع عن زوجتي وابن شقيقتي رحمة

بالأطفال الذين نتولى رعايتهم، وأنا على استعداد للسداد بدون فائدة مع إلغاء الشق الجنائي[1].

ومما سبق يتضح بجلاء مدى مأساة مزارعي مصر بالقروض البنكية وفوائدها الربوية؛ مما أثر بالسالب على التنمية الزراعية بمصر، وأصبحت وهي الدولة الزراعية تستورد جزءا كبيرا من الغذاء والمحاصيل الزراعية الأساسية مثل : القمح.

ولقد عم هذا البلاء الأمة، وأصبحت دولا إسلامية كثيرة تعاني الجوع والفقر والحرمان، والذي يعد من أهم أسبابه القروض الربوية وفوائدها مثل: بنجلاديش، وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التوضيح في المبحث التالي.

---

(٢) جريدة الأحرار، القاهرة، ٥/ ٣/ ٢٠٠٣م، ص٩ .

المبحث الثاني
مأساة مزارعي بنجلاديش بالقرض الربوي

أ ـ إفقار المزارعين في بنجلاديش:

تتمتع بنجلاديش بمناخ استوائي سخي - شمس ومياه وفيرين - ، تربة غرينية غنية وعميقة، يرسبها سنويا ثلاثة أنهار بفروعها التي لا تحصى، ولدى تقدير حجم إمكانيات بنجلاديش في إنتاج الغذاء، استنتج تقرير الكونجرس الأمريكي ١٩٧٦ ما يلي:

"إن البلاد غنية بما يكفي من الأراضي الخصبة والماء والقوة العاملة والغاز الطبيعي للأسمدة، لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائيا فقط، بل لتصبح مصدرة للغذاء، حتى مع حجم سكانها السريع المتزايد"[١].

ولكن بنجلاديش بمواردها التي تعانى من قلة الاستخدام الفظيعة، تنتج من الغلال وحدها ما يكفى لتزويد كل فرد في البلاد بما لا يقل عن ٢٣٠٠ سعر حراري يوميا، إلا أن أكثر من نصف العائلات في بنجلاديش طبقا لأرقام البنك الدولي تستهلك أقل من ١٥٠٠، وهو الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، ويعانى ثلثا السكان من نقص البروتين والفيتامينات، ويبرز سؤال مهم هو:

إذا كان ما ينتج كافيا، فلماذا إذن لا يأكل الجياع في بنجلاديش؟

المفارقة العجيبة أن الجياع يزرعون الكثير من أرز البلاد، وفى وقت الحصاد حين تبلغ الأسعار أدنى حد لها يضطر الكثيرون لبيع كمية كبيرة مما ينتجونه، بحيث لا يعودون يملكون ما يكفي لسد احتياجاتهم حتى الحصاد الثاني، وهم مضطرون لعمل ذلك حتى يسددوا ديونهم التي أخذوها بفائدة كبيرة من التجار المرابين، الذين احتاج المزارعون إلى اقتراض الغذاء منهم بأسعار أعلى بكثير قبل الحصاد.

والكثيرون من الواقعين في شرك هذه الحلقة المفزعة هم مزارعون مستأجرون، عليهم

---

(١) فرانسيس مورلابيه، جوزيف كولينز، مرجع سابق، ص٢٧.

أن يدفعوا ثمن التكاليف الزراعية ثم يعطوا ما يزيد على نصف حصادهم للمالك، ولا عجب إذن أن صار العديد من الملاك تجاراً مرابين، حيث يخزنون الغلال والأرز والمحاصيل الرئيسية، ليقرضوا المستأجرين الغذاء بأسعار غالية جدا، أو يمدوهم بقروض ذات فائدة مرتفعة، وهكذا يستمر المزارعون في حلقة الربا الرهيبة ولا يستطيعون منها فكاكا ويزدادون فقرا على فقرهم[1].

والمزارعون الفقراء الذين أثقلتهم القروض وفوائدها يشعرون بأنهم مضطرون لمواجهة كبار الملاك الذين يخططون يوميا لزيادة إفقارهم حتى يستولوا على أرضهم، وخلال مجاعة سنة ١٩٧٤ كان الملاك الأغنياء يقفون طوال الليل في طوابير أمام مكاتب تسجيل الأراضي ليشتروا الأراضي التي كان المزارعون الصغار الجياع ضحية الرهونات يبيعونها كآخر ملاذ[2].

وقد ترتب على إغراق المزارعين بالقروض وفوائدها، أن قل حافزهم على زيادة الإنتاج، لأنهم يعرفون أن زيادة الإنتاج لن تفيدهم أبدا، بل تفيد فقط ملاك الأراضي الزراعية، ومقرضي النقود بالفوائد.

وبالتالي تعاني أرض الفلاح ذاته من الإهمال، وقلة الإنتاج، الذي لا يفي بسداد القروض وفوائدها[3].

وذكر عالم انتروبولوجي يدرس مجموعة من قرى بنجلاديش أن (الحقيقة الأساسية هي الصراع من أجل الأرض): فالميسورون يصنعون كل ما يمكنهم ليوقعوا صغار جيرانهم في القروض وفوائدها، ليصبحوا مدينين لهم، حتى يحجزوا على أرضهم وينتزعوها منهم، وصغار الزراع يصنعون كل ما يمكنهم للتشبث بالقليل من الأرض الذي يملكونه، حتى لو جعلوا زوجاتهم وبناتهم يقمن بعمل الخادمات المهين.

---

(١) انظر، المرجع السابق ، ص٢٦، ٢٧.

(٢) انظر، المرجع السابق، ص٢٩.

(٣) انظر، المرجع السابق، ص٢١٧.

والملاك الميسورون لا يريدون ألا يزدهر صغار الزراع أو العمال المأجورون، بل إنهم يريدونهم أن يصبحوا أكثر تبعية وأكثر دينا لهم بحصولهم على المزيد من القروض والفوائد التي يعجزون عن سدادها، فيضطرون للحصول على قروض جديدة بفوائد، وهكذا يزداد على المزارع عبء القروض والفوائد، ويصل إلى مرحلة اليأس، ويضطر إلى ترك الأرض الزراعية ومحاولة البحث عن مصدر رزق آخر، مثل الهجرة إلى المدن والعمل بأي مهنة مهما تكن وضيعة[1].

ب ـ بنك الفقراء في بنجلاديش "بنك جيرامين":

ويجسد **د/ محمد عباس** مؤسس "بنك جيرامين" الذي يطلق عليه "بنك الفقراء" صورة المأساة في بنجلاديش ومدى الفقر المدقع الذي أصاب الفلاحين وأسرهم بقرى بنجلاديش نتيجة القروض الربوية، واستغلال المرابين.

مما أدى إلى بروز فكرة إنشاء (بنك للفقراء)، والذي تم إنشاؤه فعلا تحت اسم "بنك جيرامين"، وذلك فيما يلي:

في عام ١٩٧٤م وقعت بنجلاديش في براثن المجاعة.

وكانت الجامعة التي أقوم بالتدريس فيها وأشغل منصب رئيس قسم الاقتصاد بها تقع في الطرف الجنوبي الشرقي من البلاد، ولم نكن في أول الأمر نهتم كثيرا بالتقارير الصحفية التي كانت تنشر عن الموت والمجاعة في القرى النائية في الشمال، ولكن بدأ يظهر بعد ذلك أناس يشبهون الهياكل العظمية في محطات السكك الحديدية ومحطات الحافلات بالعاصمة (دكا).

وسرعان ما أصبح هذا السيل الصغير فيضانا، وانتشر الجوعى في كل مكان، وكانوا غالبا ما يجلسون في حالة من السكون تجعل المرء يشك فيما إذا كانوا أحياء أم أموات، وكانوا جميعا يشبهون بعضهم البعض: الرجال والنساء والأطفال، فكان كبار السن يشبهون الأطفال، والأطفال يشبهون كبار السن.

---

(١) انظر، المرجع السابق ص٤٠٥، ٤٠٦.

وفتحت الحكومة مطابخ لتقديم العصيدة، ولكن سرعان ما كان ينفذ الأرز من كل مطبخ جديد، وراح مراسلو الصحف يحذرون الأمة من مدى المجاعة، وقامت مؤسسات البحوث بجمع الإحصائيات عن مصادر وأسباب الهجرة المفاجئة إلى المدن، وقامت الهيئات الدينية بتعبئة جماعات لنقل جثث الموتى من الشوارع ودفنها حسب الطقوس الدينية الصحيحة، ولكن سرعان ما أصبح هذا العمل البسيط لنقل الموتى يمثل عبئا أكبر كثيرا مما كانت هذه الجماعات مهيأة للقيام به.

ولم يكن الجوعى يرددون أي شعارات، ولم يكونوا يطلبون أي شيء منا نحن أهل المدينة الشبعى، لقد كانوا يرقدون فقط بهدوء تام على عتبات أبوابنا وينتظرون الموت.

وهناك طرق كثيرة للموت، ولكن الموت جوعا هو أكثر إيلاما للنفس، إنه يحدث بالحركة البطيئة، وثانية بعد ثانية تصير المسافة بين الحياة والموت أقصر وأقصر، إلى أن يصبح الاثنان قريبين من بعضهما إلى حد لا يستطيع المرء عنده أن يميز بينهما، ومثل النوم، يحدث الموت جوعا بهدوء، وبلا هوادة إلى حد أن المرء لا يشعر حتى بحدوثه، وكل ذلك بسبب الحاجة إلى حفنة من الأرز في كل وجبة، ففي هذا العالم من الوفرة، يترك الطفل الرضيع الذي لا يدرك بعد معنى الحياة ليصرخ ويصرخ ثم ينام في نهاية الأمر دون أن يحصل على شيء من اللبن الذي يحتاجه ليظل على قيد الحياة، وفى اليوم التالي ربما لا يكون لديه القوة للاستمرار في الحياة.

لقد قابلت امرأة فقيرة جدا في قرية تصنع مقاعد من البامبو، وبدأت أتحدث إليها لماذا هي بهذا الفقر؟ ولماذا تعيش في هذا المكان الذي بالكاد نطلق عليه البيت؟ وما هي مشكلتها؟ وبدأت تشرح لي أنها تربح ٣ بنس فقط في اليوم من عمل هذه المقاعد، وكان سبب ذلك أنه ليس لديها ما تشتري به البامبو الذي يدخل في صناعة المقاعد، لذلك عليها أن تلجأ إلى التاجر الذي يشترى منها هذا المنتج النهائي فيفرض التاجر شروطه، وعليها أن تقبل أي سعر يعرضه عليها، وهو سعر لا يكاد يغطى تكلفة المادة الخام، وبالتالي يكون عملها هي بدون مقابل وكأنها تعمل بالسخرة، أردت أن أعرف سعر البامبو وما هو الذي تحتاجه فقالت إن البامبو يكلف حوالي ٢٠ أو ٢٥ "بنسا أمريكيا" فلم أصدق ما سمعت، إن الناس

تعاني في سبيل ٢٠ بنسا فقط ويعملون بدون مقابل لأنه ليس لديهم هذا المبلغ.

لم أستطع النوم تلك الليلة، وفي اليوم التالي ذهبت إلى القرية مرة أخرى مع تلميذ من تلاميذي، ووضعنا برنامجا لتحديد عدد الذين يعانون مثل هذه المرأة من نفس الموقف، توصلنا إلى قائمة مكونة من ٤٢ اسما ومجموعة ما يحتاجونه جميعا يصل إلى ٢٧ دولار، كانت هذه صدمة حياتي، فنحن في الجامعة نتحدث عن ملايين ومليارات الدولارات نكتبها بالقلم أو الطباشير على السبورة في الفصل، بينما بالخارج يعاني الناس في سبيل أقل من دولار واحد، فأخرجت المبلغ من جيبي وأنا أشعر بالخجل والذنب، وقلت لتلميذي أن يعطي هذه النقود للناس الذين وضعنا أسماءهم في القائمة، وأن يخبرهم أن ذلك قرض يمكنهم أن يردوه إليَّ وقتما يشاءون، وفى نفس الوقت بإمكانهم أن يبيعوا منتجاتهم في المكان الذي يعطيهم أفضل سعر، وبذلك يكونون قد تحرروا من التجار الذين يقرضونهم المال.

والنساء اللاتي يصنعن كراسي الخيزران وصغار الباعة يستدينون بفائدة تصل إلى ١٠٪ في الشهر، وأحيانا في الأسبوع.

ولقد ذكر الخبراء الأمريكيون أن أساس الإقراض للفلاحين هو وضع أسعار الفائدة في مستوى مرتفع، وبحجة أن تهديد الفلاحين بأسعار الفائدة الأعلى سيجعلهم يسددون ما عليهم على نحو أكثر انتظاما، وذلك في ندوة عن تمويل الفقراء في القرى نظمها البنك المركزي في بنجلاديش تحت رعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ولكن لا يمكن أن تتخيلوا مدى السعادة التي شعر بها هؤلاء الناس، ولم أكن أصدق أن ٢٧ دولارا يمكن أن تشتري هذا القدر من الإثارة والسعادة، لذلك قررت ألا أتوقف عند هذا الحد، فذهبت إلى فرع البنك في الجامعة لأعقد صفقة مع البنك ليقرض هؤلاء الناس، عندما تقدمت باقتراحي هذا إلى مدير البنك لم يصدق واعتقد أني أمزح، وكاد أن يقول لي كيف تجرؤ على ذلك؟ وقال: هل تريد البنك أن يقدم قروضا للفقراء؟ لا يمكن ضمان الفقراء، ولذلك لا يمكن أن نقرضهم؛ لأنه ليس لديهم ما يقدمونه في المقابل، وقام بتقديم جميع البراهين والحجج التي تبدو في صالحه، إلا أنني لم أقتنع وقلت له إن كل ما يجب عليه هو أن يعطي هذه القروض الصغيرة إلى هؤلاء الفقراء، ويكفيه أن يسددوا القروض،

وقال إنه يجب أن يكون هناك ضمان، وأنا أعلم أن الفقراء لا يمكن ضمانهم، ولم نصل لحل في هذا الموضوع.

وحتى يتخلص مني، وجهني إلى أكبر مناصب في البنك، وتقدمت بنفس العرض، وكرر الجميع نفس الرد: لا يمكن ضمان الفقراء.

وبعد بضعة أيام عرضت أن أكون أنا الضامن فوافقوا على الرغم منهم، واستغرق الموضوع ستة أشهر من المفاوضات الكتابية والمراسلات ليأخذ العرض شكله الرسمي، وأخيرا أخذت النقود من البنك على أن أكون الضامن لأعطيها للناس في القرية، وحذرني مدير البنك أن النقود لن ترد، ولدهشتي سددت القروض حتى آخر بنس، فأسعدني ذلك كثيرا، فقلت للمدير: انظر لقد سددوا القروض حتى آخر بنس، فقال لي: لا تنخدع بذلك لأنهم يريدون أن يخدعوك، فهم في انتظار مبالغ أكبر، وعندها لن يردوا القروض، فأعطيتهم مبالغ أكبر وسددوها أيضا، فقال: إنه من الجائز أن تنجح في قرية واحدة ولكنها لن تنجح في قريتين.

فكررت التجربة في قرية ثانية ونجحت التجربة نفس النجاح وسددوا كل النقود، فقال: عليك أن تجرب في خمس قرى، وعندها ستكتشف أنها لن تنجح فكررت التجربة في خمس قرى ونجحت نفس النجاح، فقال: جربها في عشر قرى ففعلت، فقال في عشرين، ففعلت، فقال في خمسين ففعلت، ثم قال في مائة ففعلت، إلا أنه ظل غير مقتنع، فقلت لنفسي لست مضطرا إلى إقناع أحد وبإمكاني أن أنشئ بنكا خاصا بي، ومن هنا بدأت فكرة إنشاء البنك لأن مدير البنك لا يريد أن يقتنع بالفكرة.

فتقدمت بعرض للحكومة لتعطيني التصريح لإنشاء البنك، والكثير منكم ممن يشتغلون في مجال البنوك يعرفون أن الحصول على تصريح لإنشاء بنك ليس عملية سهلة في أي بلد في العالم، واعتقدت الحكومة أن فكرة إنشاء بنك للفقراء فكرة غريبة، واستغرقت هذه العملية سنتين من العمل الدائم ومقابلة الساسة والمسئولين، وأخيرا لحسن الحظ في أكتوبر ١٩٨٣ حصلنا على التصريح بإنشاء البنك، وأسعدني هذا كثيرا لأنه أخيرا سندير المشروع بطريقتنا.

أنشئ البنك، وبدأنا في توسيع نشاطنا ونحن الآن نعمل في ٣٦ ألف قرية في بنجلاديش، وهو حوالي نصف عدد القرى في بنجلاديش، ونحن الآن نقدم قروضا إلى ٢.١ مليون من المقترضين في جميع أنحاء بنجلاديش.

وقال الجميع: إن هذا المشروع من الممكن أن ينجح في نطاق ضيق، ولكنه سينهار في اللحظة التي نفكر فيها في التوسع، فاستمررنا في التوسع وفى كل مرة كان الجميع يقول يكفي عند هذا الحد لأن المشروع سينهار، وإن هذا اليوم لقريب، ولكن هذا اليوم لم يأت أبدا، إلا أن الجميع ظل ينتظر اليوم الذي سينهار فيه، لكننا على مدى العشرين سنة الماضية – على العكس – ازدادت قوتنا، واستغرقنا ١٧ سنة من العمل ليصل مجموع القروض إلى مليار دولار، وشعرنا جميعا بالسعادة.

فالبنك الذي بدأ بـ٢٧ دولارا لـ٤٢ شخصا وصل مجموع القروض فيه إلى مليار دولار؛ إنه بالفعل أمر يبعث على السعادة، هل هناك دليل أكثر من ذلك نقدمه للعالم كي يكف عن الاعتقاد بأن الفقراء لا يمكن ضمانهم؟ ولكي يطرح سؤالا آخر هو: هل يحق لهذه البنوك التعامل مع هؤلاء الناس؟

أعتقد أن الوقت قد حان لأن نتطلع إلى مؤسساتنا المالية التي صممناها.

إنه نوع آخر من التحيز تمارسه المؤسسات المصرفية بسبب المبادئ التي تقوم عليها: كلما كان لديك الكثير أعطيناك أكثر، وإذا لم يكن لديك شيء لا تحصل على شيء. نحن في بنك جيرامين قلبنا هذا المبدأ: إذا كان لديك القليل تكون لك الأولوية في أن تحصل على قرض البنك، وإذا لم يكن لديك أي شيء تكون لك الأولوية القصوى.

نحن قلنا: إن كونك إنسانا يكفي لأن تتقدم إلينا، وبإمكاننا أن نقيم عملا معك، وهذا ما يفعله "بنك جيرامين" بالضبط.

إن العاملين في "بنك جيرامين" مدربون على أن يذهبوا إلى قرية جديدة ويبحثوا عن الفقراء، ونحن نقول لهم مرارا وتكرارا:

إنه عندما يتقدم إليكم أحد ويقول إنه فقير ويحتاج إلى القرض فاعلموا أنه يدعي الفقر

لأن الفقراء لن يأتوا إليك بأنفسهم، لأنهم لم يسمعوا أبدا عمن يعطيهم أي شيء، لذلك سيظلون بعيدا عنك.

إنها مهمتكم أن تبحثوا عنهم، وعندما تجدونهم ستجدون أنهم يعيشون في أكواخ تتكون أسقفها من أوراق من الرقع العفنة، ولن تجدوا أي شيء بداخل المنزل تقريبا، وغالبا لن تجدوا إلا الملابس التي يرتدونها، وقد تجدون بعض الخرق في أحد أركان المنزل البارد، وبعض الآنية في هذا الكوخ المكون من غرفة واحدة، عندها أخبروهم أنكم من بنك جيرامين، وأنكم تريدون أن تقرضوهم "بعض المال إذا أرادوا أن تستثمر" وهى مرة واحدة فقط لتساعدهم على إدرار الدخل.

إذا رفض شخص ما قائلا إنه لا يحتاج إلى أي نقود، وأنه يستطيع إعالة نفسه، وأنتم واثقون أنه في حاجة إلى النقود، عندها تتأكدون أنه الشخص المطلوب الذي نشأ بنك جيرامين من أجله، منذ هذه اللحظة تتركز مهمتكم في كسب الثقة فيكم حتى يوافق في يوم من الأيام، وعندما يأتي هذا اليوم، ستطلبون منه أن يجد أربعة أصدقاء آخرين مثله حتى يكونوا مجموعة من خمسة أشخاص، وهى الطريقة التي يعمل بها بنك جيرامين من خلال مجموعة مكونة من خمسة أشخاص، وسينشر هو هذه القصة بين الأصدقاء، ويقول إن بنك جيرامين يود أن يقرضهم مالا.

سيستغرق ذلك وقتا طويلا حتى يجد الأربعة أصدقاء؛ لأن الجميع سيرفض الفكرة وسيقولون: "إذا كنت أنت في حاجة إلى المال فاقترضه، أما نحن فلا نحتاج إلى المال".

وهم يقولون ذلك لأنهم يعتقدون أن هناك خدعة، فلماذا يقدم أحد مال لفقير؟ لم يسمع أحد مثل هذا الشيء، ويتناقش معنا الكثيرون في هذا الموضوع.

ونحن نعلم ذلك أننا عاصرنا الكثير من المناقشات، وعندما لا يجد ما يجادل به يقول: "ليس باستطاعتي أن أقترض مالا لأن أمي نصحتني عند موتها ألا أقترض أي مال من أحد". وقد ابتكرنا ردا على ذلك: "كانت أمك شخصية حكيمة جدا وقد أسدت لك النصيحة لأن الطريقة الوحيدة التي كان بإمكانك أن تقترض بها هو أن تقترض عن طريق المرابي، ويبدأ معدل فائدة المرابي في بنجلاديش من ١٠٪ في الشهر، ويرتفع إلى ١٠٪ في اليوم، وهذا قد يقضي عليك تماما".

ونحن نقول: له إن هذه النصيحة جيدة جدا، ولكن عندما ماتت أمك لم يكن هناك بنك جيرامين، وإنه إذا كانت أمك على قيد الحياة اليوم نحن واثقون من أنها كانت ستنصحك بالانضمام إلى بنك جيرامين؛ لأنه بنك مختلف، فعليك أن تفكر في الأمر، وعندما تنضم إلى بنك جيرامين وتكون مجموعة من خمسة أفراد، نقول لهم إن عليهم أن يختاروا اثنين من المجموعة ليحصلوا على القروض أولا، بعدها توافق المجموعة بصفتها لجنة القرض وتوصي به للبنك، وفى النهاية يعطي البنك القرض.

وعندما يحصل هذان الاثنان على القرض تملؤهم السعادة، ولكنهم في نفس الوقت يتملكهم الخوف، القروض الأولى تكون في حدود ١٠ دولارات أو ١٥ دولارا، ويعد هذا القرض كنزا، عندما تحصل المرأة الفقيرة على المال عادة تصاب برعشة تنزل الدموع من عينيها، فهي لا تصدق أن هناك من يأتمنها على هذا المبلغ الضخم، وتبدأ حياتها مرة ثانية، وتبدأ في كسب المال، وعندما تسدد أول دفعة من القرض يكون هذا هو أكثر أيام حياتها إثارة؛ لأنها لم تكن واثقة من قدرتها على أن تنجح، ثم تأتي الدفعة الثانية ثم الثالثة، إنها لتجربة مثيرة بالنسبة لها، وتغمرها السعادة عندما تسدد آخر دفعة من القرض بعد سنة.

منذ ثلاث سنوات كان متوسط القروض ٦٧ دولارا، ثم ارتفع هذا المتوسط بالتدريج إلى ١٠٠ دولار، اليوم وصل هذا المتوسط إلى ١٥٠ دولارا في بنك جيرامين، والكثير من المقترضين حصلوا على ١٠ أو ١٥ دولارا عندما انضموا إلى البنك، نحن أيضا نعطي قروضا للإسكان تبدأ بـ٢٠٠ دولار، فبناء منزل بهذا المبلغ يعد سعادة غامرة، وعندما تنتقل العائلة إلى المنزل الجديد الذي بني بهذا القرض تشعر وكأنها تنتقل إلى قصر، إن هذا المبلغ يبني منزلا مكونا من سقف من الصفيح على مساحة ١٢٥ قدما مربعا وبه حمام وأربعة أعمدة خرسانية، ومعظم أفراد مجتمعنا لا يستطيعون أن يوفروا هذا المبلغ.

بنك جيرامين هو البنك الوحيد في العالم الذي يقرض ٣٠٠ دولار لبناء منزل ويسترد هذه القروض، وقد أقرضنا أكثر من ٣٥٠ ألف قرض للإسكان حتى الآن، ولم نقابل أي مشاكل في تسديد القروض على أقساط أسبوعية، إن معدل سداد الديون قد بلغ ٩٨ ٪ طوال هذه الفترة[١].

---

(١) انظر، د/ محمد يونس، "عالم بلا فقر"، ترجمة محمد محمود شهاب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص١، ٢، ٤١، ٩٥، وأيضا: ندوة "بنك الفقراء"، =

والمؤلف إذ يسجل إعجابه وتأييده لفكرة "بنك جيرامين"، ويشيد بأسلوبه المصرفي المتميز الناجح، والذي ساهم فعلاً في التنمية الريفية، وفي الحد من مشكلة ومأساة مزارعي بنجلاديش.

إلا أن المؤلف يسجل اعتراضه الشديد على صيغة القروض ذات الفائدة -وإن كانت فائدة بسيطة- التي يعتمد عليها البنك في تمويله للمحتاجين، ويعترض أيضا على مبررات ذلك - وإن كان المجال لا يتسع للتفصيل - ومنها:

[ذكر لنا كثير من علماء الإسلام أن تحريم الإسلام أخذ الفائدة لا يمكن أن ينطبق على بنك جيرامين؛ لأن المقترض من "جيرامين" يعتبر أيضا مالكا للبنك.

والهدف من التحريم الديني للفائدة هو حماية الفقراء من الربا، ولكن حينما يمتلك الفقراء البنك الخاص بهم، فإن الفائدة تدفع في الواقع للشركة التي يمتلكونها، ومن ثم لأنفسهم][1].

ويرى المؤلف أن قروض البنك بالفائدة هي في الحقيقة قروض ربوية، تقع مسئوليتها على إدارة البنك - الذين يعتقد المؤلف أنهم نيتهم حسنة، ويسأل الله عز وجل لهم المغفرة وأن يأخذوا أجر من اجتهد فأخطأ وأن يلهمهم الصواب - وليس على المحتاجين الذين ينطبق عليهم حكم "الاضطرار" وربما كان ذلك السبب في نجاح المشروعات وتمكنهم من السداد.

ويقترح المؤلف على "بنك جيرامين" أن يتحول من أسلوب الاقتراض بالفائدة إلى أسلوب "المشاركة"، والذي سبق أن طبقته بعض المصارف ونجح عمليا نجاحا باهرا، وهذا ما سوف يتناوله المبحث التالي بشيء من التوضيح.

= التي نظمها "الحوار القومي" مع "المجلس العربي للطفولة والتنمية"، القاهرة، جريدة الأهرام، ٩/ ٧/ ١٩٩٧، ص٢٣.

(١) د/ محمد يونس، "عالم بلا فقر"، مرجع سابق، ص١١٠ .

المبحث الثالث
نجاح مشاركة الفلاحين

سوف يتم التركيز على نموذجين تم فيهما تمويل الفلاحين عن طريق المشاركة فنجحت التجربتان نجاحا كبيرا، وحققت المشاركة النمو والازدهار في المجتمع الريفي، مما يعد شهادة واقعية على أنه لا يصلح العباد إلا شريعة رب العباد، بعد أن أفقرت فائدة القروض الربوية العباد، وأفسدت البلاد، ودمرت الاقتصاد، فالمشاركة هي العلاج لأزمة التمويل الإنتاجي بالقرض الربوي.

والتجربة الأولى: هي تجربة "بنوك الادخار المحلية المصرية"، وهى تعد تجربة تاريخية ونواة للمصارف الإسلامية فيما بعد.

والتجربة الثانية: هي تجربة "مشاركة البنك الزراعي السوداني للمزارع"، وهى تجربة حديثة لأحد المصارف الإسلامية بالسودان.

وسوف نحاول التركيز على أهم النقاط الخاصة بمشاركة الفلاحين في كل تجربة، وذلك على النحو التالي:

أ ـ تجربة بنوك الادخار المحلية المصرية[1]:

بدأت الفكرة المتأثرة بفكرة بنوك الادخار الألمانية، ولكن على أساس عدم التعامل بالفائدة، وعند التنفيذ تم اختيار اسم لا ينم عن الصبغة الإسلامية هو: "بنوك الادخار المحلية"، وتم افتتاح أول بنك في ميت غمر محافظة الدقهلية في ٥/ ٧/ ١٩٦٣، ثم تلا ذلك افتتاح عدة بنوك في المناطق الريفية القريبة من ميت غمر، بهدف العمل على خلق سلوك الادخار الاختياري، خاصة لدى المزارعين والعمال والموظفين وربات البيوت والتلاميذ، ومحاولة استثمار المدخرات عن طريق المشاركة، والابتعاد تماما عن القروض بفائدة؛ لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في نفس المنطقة الريفية المحلية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر، د/ حسن يوسف داود، "دور المصارف الإسلامية في التنمية الصناعية"، رسالة ماجستير، مقدمة إلى معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ٦٣-٧٢.

والتجربة لم تستمر طويلا؛ فقد تم إقالة مؤسسها (د/ أحمد عبد العزيز النجار) في ١٢/ ٥/ ١٩٦٧، ثم تلا ذلك إدماج بنوك الادخار في بعض البنوك التجارية مما قضى عليها تماما[١].

وبصرف النظر عن أسباب هذه النهاية السريعة سواء كانت سوء إدارة كما ادعى المسئولون، أم أسباب عقائدية وسياسية وشخصية كما ادعى القائمون عليها، فإن الحقيقة التي لا مراء فيها أن هذه البنوك نجحت في تشجيع الادخار في المناطق الريفية التي أقيمت فيها، كما نجحت في تمويل الفلاحين وصغار الحرفيين في هذه المناطق الريفية بأسلوب المشاركة.

كما أن مبدأ المشاركة يحقق تخفيفا للمخاطرة إلى أقصى الحدود؛ نظرا للمسئولية التي تقع على عاتق البنك في تقرير صلاحية عملية المشاركة، ولا شك أن ذلك يتفق مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية في المناطق الريفية الفقيرة، حيث يتطلب الأمر في معظم الأحوال عدم التمسك بتقديم ضمانات مادية على الإطلاق.

ويركز المؤلف بإيجاز على النقاط المهمة في التجربة التالية:

أ- الإيرادات والاستخدامات:

١ - الإيرادات: ومصادرها ثلاثة هي ما يلي:

أولا: حسابات الادخار:

الحد الأدنى للإيداع بها خمسة قروش والسحب منها عند الطلب، ولا يدفع أي عائد[٢].

وتعطى لصاحب الحساب الأولية في تمويله بغرض الاستثمار، وأيضا تقديم قروض حسنة للأغراض الاجتماعية.

---

(١) انظر، د/ أحمد عبد العزيز النجار، "بنوك بلا فوايد كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية"، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٦٧.

(٢) حامد مصطفى الغماز، "تجربة بنوك الادخار المحلية في الجمهورية العربية المتحدة"، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، العام الدراسي الرابع عشر، ١٩٨٦م، ص ١٥.

وكان الهدف من خفض الحد الأدنى للوديعة هو إتاحة الفرصة أمام القاعدة الشعبية العريضة وخاصة التلاميذ، ونجح البنك في ذلك إلى حد كبير[١].

ثانيا: حسابات الاستثمار:

الحد الأدنى للوديعة جنيه مصري واحد، ولا يجوز السحب إلا سنويا بعد نهاية الدورة المالية[٢].

ويشارك صاحب الوديعة في الأرباح العائدة من الاستثمار أو في الخسارة حسب حجم وديعته ومدتها.

ثالثا: صندوق الخدمة الاجتماعية (الحساب الاجتماعي):

وتتكون حصيلته من التبرعات والهبات والزكوات من الأفراد، وأيضا من نسبة ٢.٥٪ من أرباح البنك، ويقوم بأعمال التكافل الاجتماعي.

٢- الاستخدامات: وهى نوعان كما يلي:

أولا: استثمار المدخرات[٣]:

وتستثمر المدخرات عن طريق مبلغ يقدم للاستثمار عن طريق المشاركة في الربح والخسارة مع المستثمر، ويقدم له البنك أيضا المعونة الفنية اللازمة التي تمكنه من إتقان عمله وتطويره ومساعدته في شراء ما يحتاج إليه من خامات ومعدات[٤].

ومن أهم الشروط لاستثمار المدخرات ما يلي:

أ- أن تكون للمدخرين الذين انتظموا في عمليات الادخار لمدة ٦ شهور على الأقل، مع التركيز على سمعة العميل ووضعه الاجتماعي.

---

(١) انظر، د/ أحمد عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) حامد مصطفى الغماز، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) وهو ما أطلق عليه في معظم المراجع اسم: "القروض الاستثمارية"، وخوفا من الظن بأنها قروض بفائدة تم اختيار اسم آخر بديل هو: "استثمار المدخرات".

(٤) ر. ك. ريدي، "المجتمع العربي في مرحلة التغيير"، تقديم وتعريب د/ أحمد النجار، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، ص ٣٤.

ب- أن المدخرات المجمعة من المنطقة ينبغي أن تستثمر في نفس المنطقة، وليس خارجها، وأن يكون للمشروع منافع اقتصادية واجتماعية.

جـ- لا تزيد النسبة التي تخص أي مشروع من أموال حساب الاستثمار عن ١٠٪ إلا في الحالات الاستثنائية.

د- إعطاء الأولوية لاستثمار الأيدي العاملة على الاستثمارات المالية بشرط عدم التعارض مع القيم الدينية والأخلاقية.

ثانيا: القرض الحسن:

وهو قرض حسن بدون فوائد يقدم لصغار المهنيين والحرفيين من المدخرين الذين يعتمدون على عملهم لكسب قوتهم اليومي، وذلك لشراء ما يلزمهم من خامات ومعدات، وأيضا تقديم القرض إلى من يصابون بكوارث مفاجأة.

ب- مجالات الاستثمار:

أنشأت بنوك الادخار جهازا ليكون مسئولا عن سياسة الاستثمار باسم: "المنشأة الاستثمارية لبنوك الادخار" لتكون مهمتها دراسة المشروعات الاستثمارية لهذه البنوك، والبحث عن أنسب مجالات الاستثمار، والإشراف على الاستثمارات المباشرة القائمة، وإمساك الحسابات بها، على أن يكون تمويل هذه المنشأة بحصص من حسابات الاستثمار المودعة بفروع المشروع وفقا لظروف كل فرع[1].

جـ- تمويل الفلاحين والمشروعات الريفية بالمشاركة:

ومن أمثلة هذا التمويل بالمشاركة ما يلي:

أولا: قدم د/ **محمد عبد الله العربي** بعض الأمثلة من واقع مشاهداته الشخصية وزيارته للمشروعات وفحصه لسجلات ومستندات بنوك الادخار المحلية، ذكر منها ما يلي:

١- قدم البنك للفلاحين تمويلات صغيرة بين ١٠، ١٥ جنيها مصريا للقيام بشراء مواد

---

(١) د/ أحمد النجار، "منهج الصحوة الإسلامية"، جدة، ١٩٧٦م، ص ١٧١.

خام لصناعات يدوية يباشرونها في منازلهم كصناعة الحصير، وصناعة الجريد الذي يحولونه إلى أقفاص، وصناعة الغاب الذي يحولونه إلى كراسى، وذلك بنظام المشاركة، يدفع الفلاح أرباحا للبنك مقدارها من ١٥ إلى ٢٠ قرشًا أسبوعيا عن العشرة جنيهات التي اقترضها.

٢- قدم البنك لأحد مدخريه مبلغ ١٥ ألف لإقامة مصنع طوب: المدخر عنده خبرة فنية في هذه الصناعة، الاتفاق على تقسيم أرباح المشروع بنسبة ٧٠٪ للبنك و ٣٠٪ للمدخر الذي يدير المشروع.

حقق المشروع في الشهر الأول من إقامة المصنع أرباحا مقدارها ٣٠٠ جنيه، وينتظر أن تزداد الأرباح في الشهور التالية[١].

ثانيا: ذكر السيد **محافظ الدقهلية** عدة مشروعات قامت بنوك الادخار بتنفيذها، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١- مصنع الادخار لمواد البناء برأس مال خمسة عشر ألف جنيه.

٢- مصنع مكرونة الادخار بالمنصورة برأس مال أربعة وعشرين ألف جنيه.

٣- المخبز النصف آلي بدكرنس برأس مال عشرة آلاف جنيه.

٤- مشروع ماكينات الري بدكرنس برأس مال خمسة آلاف جنيه.

٥- مصنع منتجات الألبان بدكرنس برأس مال ثلاثة آلاف جنيه[٢].

ثالثا: إنشاء جمعيات لتنمية الصناعات المحلية:

لم يوفق البنك في التعاون مع مؤسسة التعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة بمحافظة الدقهلية، وكبديل عنها قام البنك بإنشاء جمعيات في القرى التي تتوافر فيها خامات محلية يمكن أن تقوم عليها صناعات حرفية صغيرة، ومول البنك هذه الجمعيات على أساس

---

(١) انظر، د/ محمد عبد الله العربي، "محاضرات في النظم الإسلامية - المعاملات المصرفية المعاصرة ورأي الإسلام فيها"، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٧،ص ٦٣، ٦٤.

(٢) د/ أحمد عبد العزيز النجار، "منهج الصحوة الإسلامية"، مرجع سابق، ص٤٢٩.

المشاركة، وقد كان من أنجح هذه الجمعيات الجمعية التي أنشئت بقرية "دنديط" مركز ميت غمر، والتي كانت تقوم بتصنيع أقفاص الجريد والسلاسل وغير ذلك من الصناعات المحلية التي تقوم على الجريد وسعف النخيل[1].

د- إيجابيات التمويل بالمشاركة:

ومن أهمها ما يلي:

أولا: قصر التمويل على المدخرين الذين انتظموا في عمليات الادخار لمدة ستة شهور على الأقل، مكن موظفي البنك من الاتصال الشخصي بهم ومعرفة ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية وسمعتهم باعتبار أن الضمان الشخصي هو الضمان الوحيد المتوافر.

كما أن ذلك يتناسب مع المزارعين والحرفيين والفقراء حيث يصعب توفر الضمان المادي، مما أدى إلى اتساع قاعدة المتعاملين من الفلاحين والحرفيين مع البنك.

ثانيا: إن مبدأ المشاركة ودراسة البنك للمشروع وظروفه ومتابعته وإزالة المعوقات من أمامه خفف كثيرا من المخاطر التي يتحملها المستثمرون، كما أدى إلى نجاح المشروعات.

ثالثا: نجاح مشاركة البنك لصغار الفلاحين والصناع في المشروعات ذات الكثافة العالية للعمالة وبخاصة المشروعات قصيرة الأجل، مما جعل المخرجات تتناسب مع المدخلات؛ لأن ودائع الاستثمار قصيرة الأجل.

رابعا: نجاح المشاركة في مشروعات جمعيات تنمية الصناعات المحلية الريفية التي أنشأتها بنوك الادخار في بعض القرى.

خامسا: نجاح بنوك الادخار بنظام المشاركة فيما لم تنجح فيه البنوك التجارية في تحصيل مستحقاته حيث وصلت نسبة السداد في المشاركة ١٠٠٪، ولا توجد حالة واحدة توقفت عن السداد[2]، مما يدل على نجاح سياسة بنوك الادخار المحلية في تمويل الاستثمارات بالمشاركة.

---

(١) المرجع السابق، ص١٣٩.

(٢) انظر، د/ أحمد عبد العزيز النجار، "بنوك بلا فوايد كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مرجع سابق، ص٦٨.

ب ـ تجربة البنك الزراعي السوداني:

وهي تجربة رائدة، حيث أسس البنك إدارة لمشاركات القطاع الزراعي الفردي، أعطى مسئوليتها للخبراء الزراعيين، الذين يعمل واحد منهم على الأقل في كل فرع لمساعدة الفلاحين، وذلك تمهيدا لتأسيس "بنوك القرى".

وفي عام ١٩٨٦ بدأ النشاط على خمس جهات مختلفة، وتملك أصولا ثابتة "جرارات – طلمبات . . إلخ" تكلفت أكثر من مليون جنيه وخصص نحو ٢ مليون جنيه لنفقات التشغيل على أساس المشاركة مع صغار الفلاحين الذين بلغوا ٨٣٩ فلاحا يزرعون ٢٩٠٠ فدانا أراض بالري، ١٠٠٠ فدان بالمطر، تنتج محاصيل البطاطا والبصل والذرة والفاكهة والخضراوات، ونجحت التجربة، وحقق الفلاحون أرباحا مجزية.

وترك للفلاحين الحرية في اختيار نوع وحجم المدخلات المطلوبة، وخيروا بين أدوات عديدة كالزراعة والمساقاة والتأجير، أو خدمات الزراعة، أو خدمات التسويق، وكان الطلب على أداة الزراعة هو أعلى طلب بين هذه الأدوات، حيث تكون مساهمة البنك بالآلات لإصلاح الأرض أو حرثها أو ريها، أو تقديم البذور المتطورة والأسمدة، أو المساهمة بتقديم رأس المال العامل، أو المساهمة بتقديم خدمة التخزين.

كما تم مساعدة صغار الفلاحين والحرفيين والأسر الفقيرة في إنتاج البيض والدواجن، وبتقديم الأمهات، ومدهم بالعلف والعناية البيطرية، بسعر التكلفة.

ولقد حققت غالبية الفلاحين أرباحا مجزية بعد تسديد مستحقات البنك، وصلت من ٢١٣٤ جنيه إلى ٣٨٠٠ جنيه في ١٤ شهرا بعائد شهري يتراوح من ١٤٢ جنيه إلى ٢٧١ جنيه في بلد يقل فيه الحد الأدنى للأجر عن ١٠٠ جنيه.

ولقد انتهج البنك سياسة تمويلية تهدف إلى البعد عن التكنولوجيا المكلفة التي يتوقف استمرارها على المساعدات والخبرات الأجنبية، وشجع التكنولوجيا الملائمة التي تضمن الاستمرار والتطور التدريجي المناسب والقبول من المشاركين مع قابلية التطبيق في البيئة المحيطة، وهذا أدى إلى التحول من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات

في تحقيق التنمية بتطبيق أسلوب المشاركة من جهة، وغريزة التملك التي تشحذ الهمم وترشد الإنتاج والتكلفة من جهة أخرى[1].

وبعد أن اتضح بجلاء أن البنوك التجارية "التقليدية" الربوية قد ساهمت بشكل فعال في تزايد وتعميق الفجوة الغذائية بالعالم الإسلامي، وتسببت في إفقار الزراع وابتلائهم بالأزمات والمآسي، وأن العلاج يكمن في النظام المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة والصيغ الشرعية الأخرى، فإنه لابد من دراسة تجربة المصرفية الإسلامية الزراعية للتعرف على مدى مساهمتها في دعم وتمويل التنمية الزراعية، وهذا ما سوف يتناوله الفصل التالي.

*****

(١) انظر، يوسف كمال محمد، "فقه الاقتصاد النقدي"، دار الصابوني، دار الهداية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص٢١٨-٢٢٠.